جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي و أهميتها والحزم الإحصائية المستخدمة في إستخراجها

الرائد. حسين عبدالمجيد حسين

٢٠٠٢م

الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي وأهميتها والحزم الإحصائية المستخدمة في استخراجها

رائد شرطة/ حسين عبدالمجيد حسين

الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي وأهميتها والحزم الإحصائية المستخدمة في استخراجها

تمهيـــــد

يعتبر موضوع الإحصاء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أحد أهم الأمور الجديرة بالاهتمام وذلك من خلال الدور الكبير والمتعاظم للبيانات الإحصائية، والتي تمكن من رسم السياسات العامة ووضع الخطط والترتيبات اللازمة لمعالجة معوقات مسيرة المجتمع.

لقد بات من المؤكد أنه لا يمكن للسلطات العامة في أي دولة أن تتخذ قراراً سليماً دون الاعتماد على قاعدة من البيانات الإحصائية المتعلقة بالقرار، ولقد أصبح لزاماً على أي دولة في عصرنا الحديث وهي تسعى للارتقاء بمجتمعاتها اجتماعياً أو اقتصادياً أن تعتمد خططاً وبرامج مبنية على قاعدة من الإحصائيات والبيانات الدقيقة.

ولا أدل على ذلك ما نلاحظه اليوم في الدول المتقدمة من حولنا وتلك الدول النامية من اهتمام كبير بالبيانات الإحصائية واعتبارها أحد اركان الدولة الحديثة وأهم وسائلها في وضع البرامج في كافة المجالات.

ولما كانت الحاجة ملحة بالنسبة لنا في مجال الإحصاء الجنائي في الحصول على قدر كبير من المعلومات والبيانات عن الجريمة واتجاهاتها باعتبار أن الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تهدد استقرار المجتمعات البشرية لا بد لنا من وسائل علمية نعتمد عليها في توفير البيانات اللازمة عن خصائص الظاهرة الإجرامية عبر حزم إحصائية تضم حصيلة المعلومات لدى كافة

أجهزة العدالة الجنائية من شرطة وقضاء وسجون لنتمكن من خلالها تشخيص الظاهرة الإجرامية وسماتها وحجمها ونوعها وزمانها ومكانها وأساليبها وردود افعالها والعلاقة بين الجريمة والمجرم وربطها بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها من المؤثرات.

إن الضرورة التي تفرض الاهتمام بالإحصاء الجنائي تنبع من كونها الوسيلة العلمية الوحيدة وذات الفائدة العظيمة وتتلخص في الآتي:

١ ـ الاعتماد على البيانات الصحيحة في دراسة حالة الأمن عموماً ووضع الخطط والسياسات لمنع الجريمة ومكافحتها.

٢ ـ التعرف على سمات وخصائص مرتكبي الجرائم.

٣ ـ التوصل من خلاله إلى عوامل الجريمة وارتباطها بالنتائج.

٤ ـ معرفة حجم الإجرام الحقيقي من خلال البلاغات عن الجريمة وتوزيعها الجغرافي.

٥ ـ مساعدة أجهزة التشريع في التعرف على حجم الإجرام لسن القوانين والتشريعات اللازمة لمعالجة الوضع.

٦ ـ تبين الإحصاءات حجم العمل ومدى كفاءة مؤسسات العدالة الجنائية ومردود جهودها في تنفيذ القانون وردع المجرمين واصلاحهم ورعايتهم لاحقاً.

٧ ـ الإحصاءات وسيلة لإعلام الجمهور والرأي العام عن الجريمة واتجاهاتها في المجتمع وتبصيره عن الظواهر للمساعدة في تخفيف ويلات الجريمة واتخاذ التحوطات الذاتية لدرئها.

مصادر الإحصاءات الجنائية :

إحصاءات الشرطة:

لا شك انه وبالرغم من الأهمية القصوى لإحصاءات العدالة الجنائية بصورة عامة تبرز أهمية إحصاءات الشرطة باعتبارها أولى مصادر الإحصاء الجنائي لكون جهاز الشرطة هو الواجهة الأولى حيث تبدأ الإجراءات أولاً في أقسامها ونقاطها بصورة يومية توضح حركة الجريمة ومن ثم تحديد ابعادها وكثافتها بشكل يعكس حقيقة الموقف بتبيان عددية الجرائم وأنواعها ومراحل التصرف فيها وحركة المتهمين تبعاً لذلك .

أما المصدر الثاني للإحصاءات الجنائية هو :

إحصاءات القضاء :

وتشمل إحصاءات النيابة وقضاة التحقيق والمحاكم الجنائية المختلفة وتوضح هذه البيانات حجم الدعاوى ومرتكبيها والمحاكمات والقرارات بأنواعها بصورة توضح حجم العمل القضائي مقارنة بحجم الجريمة .

المصدر الثالث للإحصاءات الجنائية هو :

إحصاءات المؤسسات العقابية والاصلاح :

وتشمل إحصاءات المحكوم عليهم بالسجن ومددها وأنواع جرائمها وحركة النزلاء دخولاً وخروجاً وتصنيف النزلاء وأوضاع السجون وبرامج التأهيل والتدريب وخلافه .

الهدف من هذا التمهيد هو إعطاء صورة عامة مختصرة ونتناول فيما

يلي عدداً من المطالب بغرض التركيز على جوانب محددة من موضوع هذه الورقة .

المطلب الأول : الملامح الرئيسية لواقع العمل الإحصائي الجنائي العربي من خلال تجربة السودان:

معظم الإحصاءات الجنائية في الوطن العربي حالياً تعتمد على بيانات كمية لحجم الجريمة وتوزيعها وتصنيف أنواعها ومراحلها ، وكيفية التصرف فيها وهي بيانات عامة يستعان بها في معرفة حجم الجريمة كماً ونوعاً بحيث تمكن من وضع الحلول للكثافة الإجرامية واتخاذ التدابير على ضوء تلك المعطيات من توزيع لقوات الشرطة أو اعمال النصوص القانونية لمنع الجريمة وتغفل الإحصاءات البيانات العلمية الدقيقة مثل رصد الجناة في كل جريمة وتحديد اعمارهم وبيان الحالة الاجتماعية ودوافع الجريمة وأدواتها وبيانات عن الضحايا تفصيلاً . ولعل هذه السمات تنطبق على معظم الإحصاءات العربية ونأخذ الإحصاء السوداني كنموذج لواقع الحال ، رغم الجهود المبذولة في التحديث والتطوير .

وللوقوف على التجربة السودانية في مجال الإحصاء الجنائي نشير إلى أن المراجع الأساسية للجريمة وحجمها واتجاهاتها تعتمد على إحصاءات الشرطة وهي تشمل فيما تشمل جنائياً من إحصاءات القضاء لهذا فهي ما زالت تمثل المصدر الأساسي للإحصاءات الجنائية على نطاق القطر ، وهي منظمة ومتسلسلة بدءاً بالمصادر الأساسية لقاعدة الإحصاء الجنائي وحتى المقر المركزي للإحصاء الجنائي بالقطر ونوضح سمات النظام الإحصائي الجنائي في السودان .

السودان قطر مقسم إلى ستة وعشرين ولاية حسب مقتضيات تطبيق الحكم الفيدرالي الجديد بسبب كبر حجم المساحة الجغرافية والمتغيرات السياسية الجارية في البلاد، وتضم كل ولاية عدداً من المحافظات وعلى رأس كل ولاية ومحافظة مدير شرطة وتضم كل محافظة عدداً من أقسام الشرطة ونقاطها وهي الوحدات الأساسية والقاعدية لمصادر البيانات الإحصائية وتندرج هذه البيانات والإحصاءات صعوداً حتى المقر المركزي للإحصاء الجنائي بالقطر.

والنظام الإحصائي بالنقاط يتم عبر استمارات ونماذج محددة وهي تشمل في مجملها مواد التقرير الإحصائي الجنائي.

مصادر الإحصاء الجنائي في الوحدة الأساسية بنقاط الشرطة هي سجلات الشرطة في كل نقطة وقسم وتشمل:

١ ـ سجلات البلاغات اليومية.

٢ ـ سجل المقبوض عليهم يومياً.

٣ـ سجل المحاكم بكل قسم «الراجعة اليومية».

التقسيم النوعي للرصد يتم وفق التبويب التالي:

أ ـ الجرائم الواقعة ضد النفس والجسم.

ب ـ الجرائم الواقعة ضد المال وبين قيمة الأموال المسروقة والمسترده.

ج ـ الجرائم الأخرى تحت القانون الجنائي وهي تشمل الجرائم الموجهة ضد الدولة والجرائم الخاصة بالآداب العامة والطمأنينة.

د ـ الجرائم الواقعة تحت القوانين الأخرى وهي القوانين المكملة للقانون

الجنائي مثل قانون مكافحة المخدرات، مكافحة التهريب، حيازة الأسلحة بطريقة غير مشروعة، وقانون الجوازات . . . الخ .

هـ- الحوادث والمخالفات المتعلقة بالمرور مثل حوادث تسبيب الموت والأذى ومخالفات نظم تراخيص المركبات ورخص قيادة السيارات .

هذه الاستمارات تشمل بالإضافة للبلاغات المدونة تلك المعلقة من الشهور أو السنوات السابقة وبيان كيفية التصرف في كل قضية بواسطة المحاكم ونوعية القرارات القضائية والقضايا التي أحيلت للمحاكم ولم يتم البت فيها وتلك التي تتواصل التحريات فيها وتلك التي قفلت لعدم اكتشافها والتي حفظت في المراحل المبكرة لتحريك الدعوى .

تشمل إحصاءاتنا الجنائية بيانات عن الاشخاص المقبوض عليهم في كافة الجرائم الجنائية وتقسيمهم بالفئات العمرية اجمالاً . كما تشمل أيضاً بيانات عن جرائم المخدرات وتشمل البلاغات وعدد المتهمين فيها وكميات المخدرات المضبوطة وأنواعها، ويعتبر هذا النظام هو المعتمد في كافة الإحصاءات الشهرية والسنوية .

بالإضافة للبيانات الإحصائية التي يتم الحصول عليها وإفراغها في الجداول المخصصة لكل نوع من الإحصاءات شهرياً كانت أم سنوياً تخضع حصيلة البيانات إلى تحليل واقعي من خلال مقارنات ومن ثم ربط الظاهرة الإجرامية بحركة المجتمع وعادته وتقاليده بصورة تمكن من فك رموز الأرقام الإحصائية لتسهيل مهمة الباحثين والدارسين باعتبار أن ما أمكن الحصول عليه هو من مصادر وثيقة الصلة بالجريمة وعالمها وهي افضل ما يمكن الحصول عليه في هذا الجانب رغم المآخذ العديدة عليه .

ومما يجدر ذكره انه بالرغم من استقرار النظام الإحصائي بالسودان

بحالته الراهنة إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون انطلاقه لآفاق أرحب ونوجزها في الآتي :

١ ـ اتساع الرقعة الجغرافية للقطر وانتشار أقسام ونقاط الشرطة في مساحات واسعة الأمر الذي يصعب مهمة جمع المعلومات الإحصائية في مواعيدها المناسبة .

٢ ـ قلة دورات التدريب للعاملين في الحقل الإحصائي وعدم استقرار اولئك الذين نالوا تدريباً في مواقعهم بسبب ضغوط الحاجات الأمنية في مواقع أخرى .

٣ ـ الصعوبات التي تواجه خطط التدريب من النواحي المالية والإدارية .

٤ ـ قلة وسائل الاتصال الحديثة بين الأقسام والنقاط ورئاسات الوحدات حيث تنتشر هذه القواعد في مساحات شاسعة وبعيدة .

المطلب الثاني : الأصول العلمية للتخطيط الإحصائي

أولاً : الإحصاءات الجنائية شأنها شأن الإحصاءات الأخرى لها شروط يجب توافرها نذكرها اولاً ثم نوضح طرقها وأساليبها وهي :

١ ـ اتباع المنهج العلمي في تحديد أساليب الإحصاء بحيث تتيح للدارس أو جهات الاختصاص تلبية حاجاتهم لوضع الحلول الكفيلة للوقاية من الجريمة ومكافحتها .

٢ ـ توحيد التعاريف والمسميات لتساعد في إجراء المقارنات .

٣ ـ توحيد طريقة رصد البيانات وتفريغها في الاستمارات والجداول المخصصة .

٤ ـ توسيع نطاق التبويب والتصنيف بالصورة التي تساعد على الدراسة والوصول إلى النتائج .

٥ ـ تغطية الإحصاءات الجنائية لفترات زمنية طويلة لإتاحة المجال للمقارنة المعقولة وتحديد النسب والمعدلات .

٦ ـ استثمار البيانات الإحصائية والاستفادة منها في تحديد مؤثرات الجريمة لفائدة واضعي الخطط للوقاية من الجريمة .

ثانياً : الطرق الإحصائية لدراسة الجريمة : هناك طريقتان هما :

١ ـ طريقة إحصاء الجريمة : تعني دراسة الجريمة دراسة كمية بتجميع بياناتها العددية وتصنيفها وتوضيح العلاقة بين حجمها والمتغيرات الفردية والاجتماعية والطبيعية وتحديد العلاقة بين الأحكام الصادرة ضد الجناة وبيانات الذين تم القبض عليهم وتصنيفهم بغرض الوصول إلى تحاليل وافتراضات مبنية على بيانات الفئات العمرية مثلاً .

٢ ـ طريقة إحصاء خصائص المجرمين : وتهتم بجمع البيانات عن مرتكبي الجرائم ، برصد بيانات ومعلومات كاملة عن سماتهم وخصائصهم وظروفهم وحالاتهم الاجتماعية لتحديد درجة الميل النفسي للجريمة مثلاً وسط أي فئة من المجتمع وفي أي الاعمار وأي الجرائم هي إرتياداً لكل فئة ولماذا؟ .

هذه الأصول مهمة جداً ويجب أن تراعى كضوابط تجعل من العمل الإحصائي كاملاً ومفيداً لتأتي النتائج المرتبة عليها متسمة بالعملية إلى حد ما .

المطلب الثالث: الإحصاء الجنائي في الوطن العربي ومعوقاته

بسبب التباين الواضح في أساليب رصد الدول العربية للجريمة والتفاوت في قدرة وكفاءة أجهزة الإحصاء الجنائي فيها وانعدام اسلوب مشترك متفق عليه واختلاف القوانين ومسميات الجريمة لم يكن في الإمكان الاتفاق على أسس أو معايير محددة للبيانات والإحصاءات الواجب توافرها. الأمر الذي أدى إلى سعي المكتب العربي لمكافحة الجريمة لابتكار ثلاثة استمارات تتعلق بالإحصاء في مجال الشرطة والقضاء والأجهزة العقابية تشتمل على بيانات محددة وتكاد تكون موجودة في أغلب إحصاءات الدول العربية كخطوة أولى للتغلب على اختلاف القوانين ومسميات الجرائم والحصول على أدنى قدر من المعلومات عن الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي.

معوقات توحيد الإحصاء الجنائي العربي:

إن الاهتمام المتزايد بإيجاد أنظمة عربية موحدة للإحصاء الجنائي مرده الشعور العام المتنامي لدى الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة على كافة مستوياتها في الوطن العربي بخطورة تدني الأساليب الإحصائية وعدم مواكبتها للمتغيرات وعدم تلبيتها لحاجات البحث والدراسة، وأن جهود المكتب العربي لم تأت بالنتائج المرجوة لأن الاستجابة الجماعية لم تكن بقدر الآمال.

لقد كانت أهم المهام لهذا المكتب هي خدمة الأمة في مشروعها الطموح للارتقاء بالنظم الإحصائية في الوطن العربي قبل حوالي الثلاثة عقود من الزمان. وقد تسبب تراخي النتائج المرجوة في العودة إلى نقطة البداية، وهي

اعتماد الدول على جهودها الفردية وستبقى أجهزة العدالة الجنائية في كثير من الدول ثابتة في مواقعها القديمة المتأخرة أو عاجزة حتى عن الوقوف على حصر وإحصاء انشطتها ونتائج جهودها . في الوقت الذي تتطور فيه الجريمة وتشهد قفزات هائلة دون مواكبة الأجهزة لها .

أسباب تخلف النظم الإحصائية:

ـ إن طبيعة تكوين أجهزة العدالة الجنائية تختلف من بلد إلى آخر وكذلك نظمها الإدارية كما تختلف مهام معظم الأجهزة .

ـ عدم وجود نظام مركزي موحد لإحصاءات أجهزة العدالة كافة .

ـ عدم مواكبة الاستمارات المستخدمة وعدم استيفاءها إلا للنذر اليسير .

ـ ثبات أساليب الرصد وثبات نوعية البيانات دون أي تعديلات جوهرية تنتقل بها إلى الافضل أو الشمول .

ـ عدم الوعى الكافي بأهمية الإحصاءات الجنائية واعتقاد الكثيرين بأن الإحصاءات مجرد ارقام وتعداد ولا فائدة منها وأنه لا مجال للتطوير والتحديث فيها وأن الإحصاءات يستفاد منه في البلدان المتقدمة دون غيرها بينما العكس هو الصحيح .

ـ اعتماد التقارير الإحصائية على بيانات عددية ثابتة ولا تنفك عن النظم التقليدية المتوارثة وعدم الإضافة أو التحديث لسنوات عديدة وعدم الجرأة من احداث النقلة المطلوبة التي غالباً ما تكون لأسباب مالية .

ـ السجلات والدفاتر القاعدية لم تصمم اصلاً لتواكب متطلبات الإحصاء وانما صممت لاغراض تفي بحاجات ضيئلة ومعلومات مبسطة للغاية .

الحلول والتوصيات

- التأمين على دور المكتب العربي لمكافحة الجريمة في مجال الإحصاء الجنائي للجهود المقدرة التي قامت بها لارساء قاعدة في سبيل توحيد الإحصاءات العربية . لأنه إذا استمر الأمر على هذا الحال الذي نراه من التباين وشح المعلومات الجنائية فإن تلك الجهود عبر الثلاثة عقود الأخيرة ستتعثر ويستمر غياب الأسس المنهجية وحتى يتمكن المكتب من السير قدماً في اتجاه تحقيق اهدافه يجب اتباع الآتي :
- الاستمرار في اعتماد الاستمارات التي صدرت على أن تقوم الدول العربية باتخاذ التدابير اللازمة لابتكار استمارات محلية تمكن من استيعاب كافة البيانات المطلوبة فيها على قلتها .
- ابتكار استمارات جديدة عن الجناة في الجرائم والضحايا تهدف إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الجريمة والمجرمين وحث الدول العربية على اتخاذ كافة التدابير المحلية لاستيفائها وذلك لاهميتها على الرغم من الصعوبات التي ستواجه أجهزة الإحصاء في تعديل الأسس القاعدية لمصادر الإحصاء في القواعد الأولية لجمع البيانات .
- حث الدول على ضرورة الالتزام بتعبئة الاستمارات المعتمدة في مواعيدها ودون ابطاء .
- اعتماد خطة لتدريب العاملين في مجال الإحصاء الجنائي في فترات متقاربة يمكن للمكتب من خلالها أن تضمن وجود كوادر مؤهلة تعي بما هو مطلوب منها فضلاً عن تمكين الدارسين من معرفة المستجدات والتطوير في مجال الإحصاء الجنائي .
- تكثيف مثل هذه الندوات الخاصة باعتبارها من الوسائل العلمية والعملية

في مراجعة الاداء وابتكار وسائل حديثة تواكب المتغيرات والمستجدات في عالم الجريمة ولا شك أن مثل هذه الندوات من شأنها أن تنمي الاحساس بأهمية الجانب الإحصائي وبالتالي تتيح الفرصة بصورة أكبر لتلاقح الأفكار والآراء والخروج بنتائج ايجابية تعطي دفعة قوية للعمل في هذا الجانب .

- حث الوحدات المركزية في الدول العربية على ضرورة مواكبة التطورات والمتغيرات في المجال الإحصائي وإعطاء استمارات المكتب العربي اهتماماً أكبر .
- خلق نوع من العلاقات بين أجهزة الإحصاء المركزية في الدول العربية والمكتب العربي لمكافحة الجريمة لتكون عمليات تبادل الآراء والمقترحات مستمرة وأن لا تقتصر الصلة على ملء الاستمارات سنوياً فقط .
- توحيد مسميات الجرائم في الاستمارات لتسهيل تفريغ البيانات .
- الاهتمام بجرائم النساء والاحداث «القصر» وابتكار استمارات خاصة بهم تفي بمتطلبات الدراسة لتشمل الجناة والضحايا .
- الاستفادة من التقنيات الحديثة في حفظ وتصنيف الإحصاءات الجنائية .

باعتبار أن من أهم الموضوعات التي ترتبط بمستقبل جمع المعلومات وحفظها هو الاعتماد المتزايد على الكمبيوتر . ونرى أن هناك فارقاً كبيراً بين الدول التي تستخدمه في هذا المجال وتلك التي لا تستخدمه . والملاحظ أن الأمر ما زال في بدايته بالنسبة للذين يستخدمونه خاصة وانها ادخلت دون الاستعداد الكافي لها من الناحية العملية لذا فإن الفائدة المرجوة لم تكن بقدر الطموحات وخلفت بعض المشاكل في النظام الإحصائي . فالأمر يتطلب مزيداً من التدريب بواسطة المختصين في هذا المجال .

المراجع

المراجـــع

- النشرات الإحصائية العربية السنوية للمكتب العربي لمكافحة الجريمة، بغداد.
- كتاب استخدامات الإحصاء الجنائي في ميادين مكافحة الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.